دائرة البحوث والدراسات والقانونية والسياسية المجلد: 07 / العدد: 02/السنة2023، ص:534-546

آليات الحكم الراشد المرتبطة بتسيير الجماعات المحلية

Mechanisms of good governance associatedwith the management of local groups

أحمـد بلودنيــن[1]*

[1]جامعة التكوين المتواصل،الجزائر، مركز بوزريعة (الجزائر)، ahmed.Beld@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2023/04/16 **تاريخ القبول:2023/05/01** **تاريخ النشر: 2023/06/01**

الملخص:

إن انتقال الدولة من دور المتدخل إلى دور الحارس،خلق نوعا من الحرية في تسيير إداراتها ومرافقها المختلفة، الأمر الذي خلق طرقا جديدة في التسيير الإداري على المستويين، المركزي واللامركزي، فباتت طرق التسيير التقليدية غير قادرة على إشباع حاجات الناس المختلفة منجهة، وأصبح مرفق الإدارة بعيدا عن الأهداف التي أنشئ من أجلها من جهة أخرى.

إن ظهور فكرة الحوكمة أو الحكم الراشد كتنظيم أو طريقة أو إستراتيجية جديدة في تسيير الجماعات المحلية أدى إلى ظهور إدارات جديدة تعتمد أساسا على طرق شبه علمية في التسيير، فاختزلت هذه الإستراتيجية الجديدة كل الرواسب والمفاهيم القديمة في التسيير، فأصبح القائد أو الرئيس المسير للجماعات المحلية يخضع بالدرجة الأولى آليات علمية تتطلبها الدولة الحديثة، بعيدا عن الفكرة الحزبية الضيقة التي تقوم عليها البلدية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، آليات،الجماعات المحلية،التسيير.

Abstract:

The transition of the state from the role of the interventionist to the role of the guard created a kind of freedom in the management of its various departments and facilities, which created new methods of administrative management on both levels, central and decentralized, so the traditional management methods became unable to satisfy the different needs of the people on the one hand, and it became a facility Management away from the objectives for which it was established on the other hand.

The emergence of the idea of governance or good governance as a new organization, method or strategy in the management of local groups led to the emergence of new administrations that depend mainly on quasi-scientific methods of management, so this new strategy reduced all the old deposits and concepts in management, so the leader or head of the local groups became subject to Primarily scientific mechanisms required by the modern state, away from the narrow partisan idea on which the municipality is based.

Key words: Governance, mechanisms, local groups, management.

مقدمة:

من خلال القراءة القانونية لمختلف الأحكام القانونية المرتبطة بالتنظيم الإداري في الجزائر، سواء المنصوص عليها في القانون الأساسي المتمثل في الدستور من جهة، أو القواعد التنظيمية من جهة أخرى، يتضح لنا جليا أن المشرع حاول دمقرطة التسيير الإداري، من خلال اعتماد النظام الإداري المركزي و اللامركزي.

فرغم مزايا وعيوب كل من الأسلوبين المذكورين أعلاه، إلا أنهما مرتبطان ارتباطا وثيقا بمصطلح الحوكمة الراشدة أو الحكم الراشد، الذي اعتمدته الدولة الحديثة في مجال التسيير، وجعلته هدفا وضعت له آليات وطرق إدارية، مرتبطة هي الأخرى بالعنصر البشري المتمثل على الخصوص في الموظف أو العامل، والعنصر المادي المتمثل في الإدارة.

ولعل الهدف الرئيسي من وضع آليات للحكم الراشد من أجل ترقية وتحسين دور الجماعات المحلية، هو إشباع خدمات المواطنين بالدرجة الأولى، وذلك من خلال تنويع طرق التسيير وتوفير الإمكانات المادية والمعنوية خدمة للتنمية المحلية، أما الهدف الأسمى هو تمكين المواطن من المشاركة في الشؤون المحلية.

ارتأينا في هذا المقال أن نطرح الإشكالية التالية: **ما هي آليات الحكم الراشد المرتبطة بتسيير الجماعات المحلية؟ وما مدى فعايتها؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا اعتماد خطة، تتشكل من مبحثين، الأول يتضمن الحكم الراشد أسلوب حديث لدمقرطة الجماعات المحلية، أما الثاني يعالج مدى نجاعة آليات الحكم الراشد في تسيير الجماعات المحلية

المبحث الأول: الحكم الراشد أسلوب حديث لدمقرطة الجماعات المحلية

تعدّ دمقرطة الحياة العمومية من أهم الأهداف التي يسعى إليها المشرع، وذلك من خلال خلق شعور المشاركة – لدى المواطن– بأنه هو المساهم في صنع الحياة العمومية، الأمر الذي اعتمده المشرع – على سبيل المثال– في ظل أحكام قانون البلدية رقم 10-11 المؤرخ في 2011/06/22، وبالتحديد في المادة 2 منه بنصها: " **البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزيةومكانلممارسة المواطنة،وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.**

وفي ظل الدولة الحديثة تظهر المشاركة بوجود إطار منظم يعبر عنه بالمجتمع المدني الذي يتضمن الأحزاب السياسية، النقابات، الجمعيات..، من خلال أدوارها المختلفة، السياسية منها والاجتماعية وحتى الاقتصادية....[1]

المطلب الأول: تعريف الحكم الراشد

إن تطور مفهوم الدولة أدى بدوره إلى تطور مفهوم القانون وغيره من المعايير القانونية، الأمر الذي انعكس على وظائف الدولة عن طريق مختلف مرافقها، فأصبحت هذه الأخيرة خاضعة إلى قواعد وأساليب حديثة في التسيير، وهو ما يعرف بالحكم الراشد.

-**الحكم:** هي طريقة تسيير أعمال وشؤون الدولة، مؤسسة، شركة، إدارة، هيئة، جهاز...

- هي أسلوب للقيادة، يعتمد على برامج في التسيير، يجسد من خلال وضع خطة محكمة من أجل الوصول إلى أهداف ممكنة.

- يمثله شخص يدعى " حاكم" يتمتع بمواصفات مختلفة، تجعله متميز على من يخضعون إليه، كما يمارس سلطات عليهم.

-**الحكم الراشد:** مصطلح يوناني (Kubeman)وباللاتنية(Gubernane) واتخذ قديما في فرنسا معنى الحكومة (Gouvernement) الذي يعد مصطلحا بعيدا عنه في الوقت الحالي، ثم انتقل إلى الانجليزية تحت مصطلح (Gouvernance).[2]

المطلب الثاني: استعمالات مصطلح الحكم الراشد

تبنت الكثير من المنظمات الإقليمية أو الدولية وحتى المؤتمرات الإشارة إلى مصطلح الحكم الراشد من خلال توصياتها المختلفة، فأصبحت بذلك هذه الأخيرة مصدرا في التسيير الإداري.

الفرع الأول: المفوضية السامية لحقوق الإنسان والحكم الرشيد[3]

يقصد بالحكم كل عمليات الحكم والمؤسسات والعمليات والممارسات التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك وتنظيمها.

ويضيف الحكم الرشيد صفة معيارية وتقييمية لعملية الحكم، ومن منظور حقوق الإنسان، إنّ الحكم الرشيد هو أساسًا عملية تقوم بموجبها المؤسسات العامة بتسيير الشؤون العامة وإدارة الموارد العامة وضمان إعمال حقوق الإنسان.

ويرتبط الحكم الرشيد بالعمليات والنتائج السياسية والمؤسسية الضرورية لتحقيق أهداف التنمية. ويكمن الاختبار الحقيقي للحكم "الرشيد" في مدى وفائه بوعد الالتزام بحقوق الإنسان، أي الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

الفرع الثاني: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[4]

ظهر هذا المصطلح لأول مرة في نهاية الثمانينات في تقرير البنك الدولي سنة 1989، والذي تضمن التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في إفريقيا، حيث تم فيه وصف الأزمة في المنطقة والتي أرجع الخبراء السبب فيها إلى عدم نجاح الإصلاحات الاقتصادية والفشل في تنفيذ السياسات، واستخدم المصطلح فعليا في تلك الفترة من قبل المؤسسات الدولية "البنك الدولي وصندوق النقد الدولي"[5]، للتعريف بمعايير السياسة العامة الجيدة في البلدان المطبقة لبرامج التعديل الهيكلي، وأدركت المؤسسات الدولية أن الإصلاحات الاقتصادية لوحدها غير كافية بدون معالجة القضايا السياسية والاجتماعية وأنّ سبب الفشل يكمن في طبيعة النظم السياسية لدول العالم الثالث التي تتميز بقصور وعجز في الأداء بسبب تفشي الفساد وغياب الإطار المؤسساتي الضامن لحكم القانون.

الفرع الثالث: هيئة الأمم المتحدة

يعبر عنه بـ " Good Governance" بأنه ممارسة السلطة لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي وتقدمي، أي أنه هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وبتقديم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم من خلال دعمهم ومشاركتهم[6].

يمكن أن نستنتج من خلال كل هذه التعارف أن الحكم الراشد يرتبط ارتباطا وثيقا بأسلوب التسيير والقيادة، هدفه تطوير موارد المجتمع، وذلك بترقية حياة المواطنين، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال مشاركتهم الدائمة في هذه العملية، وهذا ما يعبر عليه اليوم بدمقرطة الحياة العمومية.

المطلب الثالث: أشخاص الحكم الراشد

من خلال ارتباط مصطلح الحكم الراشد بمصطلح الدولة، باعتبارها الشخص المعنوي الذي يشرف على الحياة العمومية عن طريق مختلف مؤسساتها، الإدارية، التشريعية، القضائية...، وتطور تعاريف هذا المصطلح، يبدو أن أسلوب القيادة يختلف حسب أطراف هذه المؤسسات، بمعنى أن كل من أسندت له وظيفة القيادة أو التسيير يعد طرفا فعالا في تجسيد أو تكريس معنى الحكم الراشد.

الفرع الأول: الدولة عن طريق إداراتها المختلفة

والقول بذلك، يقصد به الإدارة المركزية والإدارة الإقليمية (المحلية)، فلا يكفي وضع منظومة قانونية ثرية تضمن ديمومة الخدمة العمومية أو المرفق العمومي، أو تنويع هذه الأخيرة، فالعبرة دائما ليست وجود المرفق العمومي أو الإدارة المرتبطة بخدمة المواطن، فهذا يدخل ضمن ما يعرف بالتضخم القانوني أو التضخم المؤسساتي، وإنما العبرة هي أساليب القيادة والتسيير لهذه الأجهزة والمؤسسات، أو بعبارة أخرى تحقيق مقاصد وأهداف الحكم الراشد.

الفقرة الأولى: الإدارة المركزية في الدولة:

إن اعتماد مبدأ المركزية الإدارية يعني تركيز اتخاذ القرارات الإدارية في يد السلطة المركزية، الأمر الذي من شأنه أن يشبع حاجات المواطنين المختلفة، لكن من جهة أخرى يتناقض مع مبدأ الديمقراطية المحلية، التي تفتح المجال للإدارة المحلية التي تكون أقرب إلى انشغالات المواطنين من الإدارة المركزية، الأمر الذي يؤثر فعلا على علاقة الإدارة المركزية بالمواطن، فغالبا ما يشعر المواطن بأن سبب سوء أوضاعه هي الإدارة المركزية.

في هذه الحالة، يقع عبئ على الإدارة المركزية للمساهمة في إشباع حاجات المواطنين المختلفة، من خلال قيام البرلمان بتنويع العمل التشريعي أو وضع الإطار التشريعي لبسط قواعد الحكم الراشد في شتى المجالات، فيتولد لدى المواطن بأنه العنصر الفعال لتكريس الديمقراطية التشاركية.

لكن أمام هيمنة الإدارة المركزية من جهة، وفي نفس الوقت عدم قدرتها على حل مشاكل المواطن من جهة أخرى، كتعطل مختلف المشاريع التنموية على المستوى المحلي، وفقدان الثقة في هذه الإدارة المركزية، ارتأى المشرع اعتماد التنظيم الإداري اللامركزي من أجل خلق ديناميكية جديدة في علاقة الإدارة بالمواطن، وتكريس أسس الحكم الراشد على المستوى الإقليمي أو المحلي.

الفقرة الثانية: الإدارة المحلية في الدولة

قبل الحديث عن مضمون الإدارة المحلية من الناحية العملية واعتبارها جزءا من النظام الإداري المعتمد في الدولة، فمن الناحية العلمية هي ظاهرة قانونية، أو فرعا قانونيا مستقلا يدخل ضمن القانون العام[7].

وتعدّ الإدارة المحلية أو الإقليمية وسيلة فعّالة في التنظيم الإداري الجزائري، فأمام بعد المسافة بين المواطن والإدارة المركزية، أوجد المشرع كل من البلدية والولاية، وخصهما بأحكام قانونية، تمثلت في قانون البلدية وقانون الولاية.[8]

فالنص على مشاركة المواطن في مداولة المجلس الشعبي البلدي، واستشارة رئيس المجلس الشعبي البلدي للجمعيات والتشاور معها في كل ما يخص البرامج التنموية على مستوى البلدية، وضرورة إعلام البلدية لمواطنيها بكل ما يهمهم عن طريق النشر، كل هذا تكريس للرقابة الشعبية على مستوى الإدارة المحلية.

فكل من الشفافية عند التعامل مع المواطنين أو حتى الجمعيات بمختلف أنواعها، وإعلامهم بالمشاريع التنموية التي تهمهم على المستوى المحلي... كلها أسس يقوم عليها الحكم الراشد في الدولة الحديثة، الهدف منها زرع الثقة بين كل الأطراف.

الفرع الثاني: المؤسسات، المرافق العمومية، الأجهزة، الإدارات

في مجال الحكم الراشد ومن أجل تسيير محكم يتماشى ومتطلبات المواطنين، يقع على عاتق كل هذه الهيئات ضمان السير الحسن الذي يضمن الوصول إلى الأهداف الأساسية المرجوة، المسطرة من طرف القيادة، ولعل هذا نجده في مختلف الأنظمة القانونية المنشئة لها، لذلك بات من الضروري التنسيق بين هذه الأهداف، حتى ولو كانت طبيعتها تختلف فيما بينها، فمنها من يكون نشاطه إداريا، والبعض الآخر تجاريا أو ماليا وحتى اقتصاديا.

الفرع الثالث: القطاع الخاص

لا يقتصر مصطلح الحكم الراشد على مؤسسات القطاع العام، فحتى القطاع الخاص معني بحسن التسيير والتدبير وإشباع الحاجات العامة، فرغم تنوع لقواعد القانونية من قطاع إلى قطاع، أو من مؤسسة إلى أخرى، تبقى العمومية أهم خاصية لهذه القواعد القانونية.

فإذا كانت الدولة عن طريق مختلف مؤسساتها هي المتحكمة في الشأن العام، وهي صاحبة صلاحية وضع القاعدة القانونية التي تخضع لها كل القطاعات بما فيها القطاع الخاص، يتحتم على هذا الأخير المشاركة في العملية التنموية على كل المستويات.

المبحث الثاني: نجاعة آليات الحكم الراشد في تسيير الجماعات المحلية

يقال أن ظاهرة الفساد هي السبب المباشر في وضع آليات –تتطور حسب الوضعية– للحكم الراشد في تسيير الإدارة، فهي آليات قابلة للتطور تتماشى حتما مع الظواهر ذات الصلة بالإدارة أو المؤسسة أو المرفق، فكلما تطورت وتيرة الفساد مثلا ، وجب ظهور آليات للحد منه أو مكافحته، وكلما نقص الإنتاج مؤسسة داخل، وجب ظهور أو تطور آليات تطبيق القانون.[9]

فالحكم الراشد يعتمد آليات للحكم تقوم على الانتخابات، التداول على السلطة، شرعية الكفاءات، استقلالية القضاء، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، تشجيع منظمات المجتمع المدني، الحرية الإعلامية، الرقابة على عمل الحكومة، هذه كلها آليات تتعلق بالحوكمة على المستوى العام، بينما آليات الحكم الراشد المتعلقة بتسيير الإدارة المحلية نجدها تتميز بمجموعة من الخصوصيات تختلف عن نظيرتها المشار إليها أعلاه، سوف نذكر أهمها في المطالب التالية.

المطلب الأول: سيادة القانون وفرض وظيفة الرقابة

تعد فكرة سيادة القانون أو ما يعبر عنه بمبدأ الشرعية، من بين أهم مبادئ دولة القانون اليوم[10]، وهو الأساس الذي يقوم عليه فكرة الحكم الراشد في تسيير مختلف المرافق، الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، بل لا بد من تفعيل وظيفة الرقابة التي تمكن من إشباع حاجات المواطنين المختلفة من جهة، والحفاظ على المال العام من جهة أخرى.

الفرع الأول: سيادة القانون

إن القول بمبدأ سيادة القانون، يعني سمو القانون داخل المؤسسة، الإدارة، المرفق.... والأمر هنا ينطبق في كل قطاعات الدولة المختلفة، فعدم التمييز بين مواطني الجماعات المحلية من حيث الأحياء عند إعداد الميزانية، أو تقسيم البرامج التنموية، يساهم في تكريس العدالة الاجتماعية، ذلك أن الشعور التمثيلي للمنتخب السياسي داخل المجلس المحلي يحتم عليه ضرورة عدم التمييز بين مواطني إقليم البلدية، سواء من حيث انتمائهم السياسي أو الجهوي وحتى عناوين إقاماتهم، الأمر الذي يؤكد لنا خاصية عمومية القاعدة القانونية.

الفرع الثاني: وظيفة الرقابة

تعد الرقابة وظيفة مستقلة عن مختلف الوظائف المعترف بها قانونا، فمتى غابت الرقابة، ضاع المال العام، وازداد الوضع تعفنا، وغابت الحقوق، وتضاعفت حدة الفساد، لذلك أوجد القانون تعريفا دقيقا لوظيفة الرقابة، وخصها بأجهزة رقابية متنوعة بتنوع القطاع، وبآليات متنوعة هي الأخرى.

فمن أوجه الرقابة التي يمارسها المواطنون على صعيد الإدارة المحلية:

المادة 11 من قانون البلدية: تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري .يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون.

المــادة 14: يمكن كل شـــخص الاطلاع عـــلى مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية، ويمكن كل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها كاملة أو جزئية على نفقتهمع مراعاة أحكام لمادة 56 أدناه.

المادة 22: يلصق مشروع جدول أعمال الاجتماعات عند مدخل قاعة المداولات وفي الأماكن المخصصة لإعلام الجمهور، بمجرد استدعاء أعضاء المجلس الشعبي البلدي.

المطلب الثاني: الكفاءة والعنصر الأخلاقي

يعدّ عنصر الكفاءة من بين العناصر المعتمدة داخل المؤسسة الإنتاجية أو الإدارة الخدماتية عند فتح مجال التوظيف، فحسن اختيار العنصر البشري يمكّن من رسم الأهداف داخل المؤسسة أو الإدارة، لكن ما يزيد الإدارة تطورا وتحقيقا للأهداف من جهة، ودخول مجال الإبداع والمنافسة أن يتشبع هذا العنصر البشري بالقيم الأخلاقية، سواء القيادة الفاعلة أو المرؤوسين التنفيذيين.

الفرع الأول: الكفاءة

تعدّ الكفاءة من بين آليات الحكم الراشد في الدولة الحديثة، فالتقدم التكنولوجي الذي نتج عنه ضرورة اعتماد الإدارة بصفة عامة– المركزية أو المحلية– أسلوب الإدارة الالكترونية، الذي يتطلب كفاءة متميزة للعنصر البشري المكون للإدارة المحلية.

فالكفاءة في الإدارة تساهم إشباع حاجات المواطنين بطريقة سريعة، يقتصد فيها الوقت، والجهد وحتى الإمكانات المادية التي كانت تعتمد عليها الإدارة التقليدية.[11]

فإعداد ميزانية البلدية أو الولاية، تقسيم البرامج التنموية على المستوى المحلي، إبرام صفقات عمومية محلية، تزويد الإدارة المحلية باحتياجاتها المختلفة...، يتطلب هو الآخر كفاءة عالية وفعالة في التسيير، وهذا كله من متطلبات الحكم الراشد.

الفرع الثاني: العنصر الأخلاقي

لا تكفي الكفاءة العلمية لوحدها في مجال التسيير، والتي تجسدها الشهادات العلمية لدى مسيري المجالس المحلية، فمهما بلغت الرؤى الاسترتيجية في مجال التسيير، فقد أوصت كل الدراسات الحديثة في مجال التسيير الإداري والتنمية البشرية، إلى ضرورة اعتماد وتوفر القاعدة الأخلاقية في القيادة أو الرؤساء خصوصا، وفي المرؤوسين عموما.

فترشيد النفقات كما يتطلب خطة وطرق قانونية وإدارية لوضعها فيما أنشئت من أجله، يتطلب أيضا قواعد أخلاقية في المسير أو القائد أو المسؤول والمسيرين بصفة عامة، ولعل هذا ما ما يساهم في حماية المال العام.

إن فشل القانون في احتواء ظاهرة الفساد أو مكافحتها، جعل الدول بصفة عامة تؤكد على ضرورة أخلقة الحياة العمومية، والأمر ينطبق أيضا على الجماعات المحلية التي لا يختلف حالها عن حال القطاعات الأخرى.

المطلب الثالث: الشفافية

وهي آلية لا تقل أهمية عن الآليات المذكورة أعلاه للوصول إلى أهداف الإدارة المحلية المرتبطة أساسا باحتياجات المواطنين،لذلك نجد أن القوانين المنظمة للشأن المحلي تلزم المسؤولية بضرورة تبني مبدأ الشفافية في عملية التسيير، سواء كانت فيما بين المنتخبين المحليين أو بين الإدارة المحلية ومواطنيها.[12]

وتعني الشفافية سهولة حصول المواطنين على المعلومات المطلوبة من طرفهم، من حيث الدقة والصحة، لذلك نص قانون البلدية على أحكام تجعل من المواطن عنصر أساسي في عملية التنمية، إضافة على هيئات المجتمع المدني، باعتبارها هيئات تمثيلية.

فحضور المواطن مداولات المجلس المحلية المنتخبة خير مثال لتكريس مبدأ الشفافية على المستوى المحلي، لكن الواقع داخل الجماعات المحلية يؤكد الغياب الكلي للمواطن عند انعقاد دورات المجالس المحلية المنتخبة..

المطلب الرابع: الإجماع حول الأهداف العامة والرؤية الاستشرافية

تعدّ الأهداف العامة من بين العناصر الأساسية التي تسبق الشروع في أية عملية إدارية داخل الإدارة، سواء المركزية منها أو اللامركزية، فهي تدخل ضمن البرامج المسطّرة لإشباع حاجات المواطنين العامة، فهي قائمة أساسا على تخطيط متنوع واقعي، يتماشى مع الوسائل المتاحة داخل الإدارة، وهذا ما يعبر عنه بالرؤية الاستشرافية أو المستقبلية.

الفرع الأول: الإجماع حول الأهداف العامة

تعد هذه الآلية وسيلة ناجعة في التسيير الإداري المحلي، فمن خلالها يمكن ضمان السير الحسن لمختلف المشاريع التنموية المحلية.

إن اعتماد هذه الآلية يمكن الكثير من الجماعات المحلية تفادي حالات الصراعات التي تعرفها المجالس الشعبية البلدية، الأمر الذي نتج عنه انسداد خطير في هذه المجالس، وحال دون تمكينها من تنفيذ ميزانياتها أو حتى تحقيق أهدافها المسطرة مسبقا.

الفرع الثاني: الاستشراف

ويقصد الاستشراف تحديد معالم أو خطة الرؤية الإستراتيجية على كل المستويات، أو بعبارة أخرى هي رسم خطة دقيقة مستقبلية لتحقيق البرنامج المسطر، ومن بين أهم شروط نجاح هذه الآلية الاستشراف ضرورة توفر عنصر الكفاءة العالية والفعالية أثناء التنفيذ، لذلك يعد التعاون بين المنتخبين المحليين أمر ضروري لتحقيق البرامج التنموية المسطرة مسبقا.

إن غياب الاستشراف في الإدارة المحلية دليل على ضعف قيادتها، ودليل أيضا على استحالة إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المطروحة.

والاستشراف يتطلب وضع خطط، قد تكون قريبة المدى ومتوسطة المدى وبعيدة المدى، لأن التنمية البشرية تتطلب في كل الأحوال وضع خطة دقيقة ومحكمة.[13]

فلما طغى العامل السياسي أو الحزبي لدى عضو المجالس المحلية تعذر رسم خطة مستقبلية لدى العديد من المجالس المحلية، الأمر الذي أدى بهذه الأخيرة إلى إفلاسها ماليا أو انسدادها من حيث التسيير.

المطب الخامس: تبسيط الإجراءات

يبقى الوصول إلى تطبيق توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح الدولة في عام 2000، خاصة فيما يتعلق بتجسيد متطلبات الإدارة الالكترونية، التي تتطلب عنصرا بشريا كفأ وإمكانات مادية معتبرة.

فلا يعقل من أجل إبرام صفقة أو استخراج وثائق إدارية اعتماد إجراءات إدارية معقدة، والأمر نجده في استخراج شهادات وعقود التعمير المختلفة(شهادة التعمير، رخصة البناء، شهادة المطابقة، رخصة التجزئة).

ويبقى الهدف الرئيسي في مختلف برامج الحكومات المتعاقبة في الجزائر هو اعتماد إستراتيجية الرقمنة في كل القطاعات الحيوية، فأصبح نظام الرقمنة الحلّ الأنجع لتجاوز الكثير من العراقيل التي تحول دون تحقيق برامج الإدارة المحلية من جهة، وإشباع حاجات المواطنين من جهة أخرى.

الخاتمة:

نشير في الأخير إلى أن عملية إصلاح الإدارة المحلية أو الجماعات هي من بين أصعب وأعقد عمليات الإصلاح، فالإصلاح مرتبط بالعنصر البشري أولا ثم العنصر المادي ثانيا، ثم تأتي في المرتبة الثالثة وضع آليات للتسيير الهادف، وهو ما يعبر عنه بالحكم الراشد.

وتبقى الورشة الكبيرة في عمليات الإصلاح في الجزائر هي إصلاح الجماعات المحلية، فرغم وجود منظومة قانونية متنوعة، يبقى الانسداد الصورة التي تطبع الكثير من الجماعات المحلية، إضافة إلى المتابعات القضائية للمنتخبين المحليين، خصوصا فيما يتعلق بـ:

- إهدار المال العام.
- مخالفة التشريع المعمول به في إبرام الصفقات العمومية.

فصورة دولة الحق والقانون على مستوى الإدارة المحلية تظهر من خلال:

- حسن اختيار المنتخب، بتحديد شروط الترشح وفق متطلبات حسن التسيير أو الحكم الراشد.
- ترشيد النفقات العمومية عن طريق تبسيط إجراءات الإنفاق من جهة، وبسط لا مركزية مالية لتجسيد مشاريع التمنية المحلية من جهة أخرى.
- تفعيل وظيفة الرقابة والعمل على امتدادها إلى الرقابة الشعبية.
- تمكين الإدارة المحلية من دخول مجال الابتكار والتطوير والمنافسة والجودة في تقديم الخدمات، ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق رفع سلطة الوصاية المفروضة عليها من السلطة الرئاسية، التي تعرقل في غالب الأحيان تجسيد صلاحيات الإدارة المحلية، من خلال خلق بؤر البيروقراطية وجمود الكثير من مشاريع التنمية
- الانتقال من مبدأ الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية على مستوى الإدارة المحلية بعيدا عن الاحتكار في تسيير الشؤون العامة على المستوى المحلي، وذلك بإشراك المواطن في عملية التسيير المحلي عن طريق النقابات، النخب العلمية المتخصصة، الجمعيات....

الهوامش:

[1]- أنمار أمين، محددات الحوكمة، دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول، المؤتمر العلمي الدولي، عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 15-14 ديسمبر2012.

[2]- محمد بلغالي، الحكم الراشد والتنمية المستدامة، دراسة إصلاحية تحليلية (حالة الجزائر)،مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 14، 2011، ص 55.

[3]-https://www.ohchr.org/ar/good-governance/about-good-governance 2022/10/09a 11h.
[4]-https://political-encyclopedia.org/dictionary/2022/10/09 a 11h.

[5]– زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، القاهرة، المنتظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص9.

[6]– حسن كربع، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد 309،نوفمبر، 2004،ص 41.

[7]– أحمد رشيد، التنمية المحلية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1989، ص 18.

[8]– القانون 07/12 الصادر في 2012/02/21، يتعلق بالولاية.

القانون 10/11 الصادر في 2011/06/22 يتعلق بالبلدية.

[9]– خيرة بن عبد العزيز، دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 8، نوفمبر 2018.

[10]–حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ندوة فكرية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية السويدي بالاسكندرية، بيروت، ط1 2004، ص103–104.

[11]– مرسي اللوزي، التنمية الإدارية، المفاهيم، الأسس، التطبيقات، ط1، دار وائل، عمّان، الأردن، 2000، ص71.

[12] – كمال بلخيري وعادل غزالي، متطلبات الإدارة الراشدة والتنمية في الوطن العربي، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، جامعة سطيف، الجزائر، 8 و 9 أفريل 2007، ص 415– 416.

[13]– راوية توفيق، الحكم الرشيد والتنمية في افريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط1، القاهرة، مصر 2005.

المراجع:

الكتب:

– أحمد رشيد، التنمية المحلية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1989.

– راوية توفيق، الحكم الرشيد والتنمية في افريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط1، القاهرة، مصر 2005.

– زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، القاهرة، المنتظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.

– مرسي اللوزي، التنمية الإدارية، المفاهيم، الأسس، التطبيقات، ط1، دار وائل، عمّان، الأردن، 2000.

النصوص القانونية:

– القانون 07/12 الصادر في 2012/02/21، يتعلق بالولاية.

– القانون 10/11 الصادر في 2011/06/22 يتعلق بالبلدية.

المقالات:

–حسن كربع، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد 309، نوفمبر 2004.

– خيرة بن عبد العزيز، دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 8، نوفمبر 2018.

– محمد بلغالي، الحكم الراشد والتنمية المستدامة، دراسة إصلاحية تحليلية(حالة الجزائر)،مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 14، 2011.

أشغال الندوات والملتقيات:

– حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ندوة فكرية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية السويدي بالاسكندرية، بيروت، ط1 2004.

– كمال بلخيري وعادل غزالي، متطلبات الإدارة الراشدة والتنمية في الوطن العربي، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، جامعة سطيف، الجزائر، 8 و 9 أفريل 2007.

– أنمار أمين، محددات الحوكمة، دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول، المؤتمر العلمي الدولي، عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 15–14 ديسمبر2012.

مواقع الانترنيت:

–https://www.ohchr.org/ar/good-governance/about-good-governance2022/10/09.

–https://political-encyclopedia.org/dictionary/.2022/10/09